

# Ibnu Athiyah Wa At-Tarjîh Fi Al-Muḥarrar Al-Wajîz

**Rochmad\***

Universitas Darussalam Gontor, Indonesia

Email: rochmad@unida.gontor.ac.id

## Abstract

Ibnu Athiyah wrote in his tafsir's book with very simple language and it's detailed study and consistency in explaining different styles when explaining. This article reveals, that Ibnu Athiyah used explaining methods, such as explaining with verses of the Qur'an, Hadith, commentary from the companions and tabi'in, explaining with direct al-Qur'an language, siyaq, qirâ'ât, with classical poetry, asbâb an-nuzûl, and Arabic language. That is why his book was held in high esteem by the ulama of the past. From a language perspective, Ibnu Athiyyah is quite unique, in the fact that he usually utilized classical poetry, thus there are a thousand forms of poetry in Muharrar al-Wajîz book. This is Ibnu Athiyyah's magnum opus: Muharrar al-Wajîz, he is one of the most phenomenal figures ever produced from the western provinces of the Islamic empire.

**Keywords:** Ibnu Athiyah, Tarjîh, Qirâ'ât

## Abstrak

Ibnu Athiyah menulis di dalam buku tafsirnya dengan bahasa yang sangat sederhana dan detail dalam kajian, dia juga selalu konsisten dalam menarjih setiap pembahasan ayat yang dia sajikan dalam tafsirnya, tentu saja dengan gaya tarjih yang berbeda pula. Tulisan ini mengungkapkan, bahwa Ibnu Athiyah menggunakan delapan elemen tarjih, di antaranya: tarjih dengan ayat al-Qur'an, hadits, perkataan Sahabah dan Tabi'in, tarjih dengan makna lahir bahasa al-Qur'an, siyaq, qirâ'ât, dengan syair klasik, asbâb an-nuzûl dan bahasa Arab. Inilah yang menjadikan al-Muharrar al-Wajîz dipuji oleh para ulama masa lalu. Dari isi bahasa pula Ibnu Athiyah cukup khas, yaitu seringkali merujuk kepada syair klasik atau syair jahiliyah, sehingga dalam kitab Muharrar al-Wajiz terdapat ribuan bait syair. Inilah magnum opus-nya Ibnu Athiyah, Muharrar al-Wajîz, adalah satu sosok fenomenal yang pernah dimiliki oleh Islam di sebelah Barat (al-Garbul Islamy).

**Kata Kunci:** Ibnu Athiyah, Tarjih, Qirâ'ât

---

\* Universitas Darussalam (UNIDA) Gontor, Jl. Raya SimanPonorogo, telp (0352) 483762, Fax. (0352) 488182

## المقدمة

للقرآن وجهتان: وجهة لا ينبغي للمفسرين أن يقوموا برأيهم فيها بل بظهور الرواية القوية، ووجهة لا بد بالعقل والرأي (الرأي الخالص، مقيد بدائرة المأثور) في تفسيرها على المفسرين. وهذا كما وقع على أبي بكر الصديق عندما فسر معنى "أبًا" ومعنى "الكلالة".

فقد روي عن أبي بكر الصديق أنه سئل عن معنى "أبًا" في قوله: وفاكهة وأبًا، فقال: "أي أرض تغلني، وأي سماء تغلني إذا قلت في القرآن برأيي".<sup>١</sup>

ثم ما روي عن الصديق رضي الله عنه أيضا فيما تقدم في تفسير الآية فذلك من الورع خشية الوقوع في الخطأ في كل ما لم يطمع له فيه دليل أو في مواضع لم تدع الحاجة إلى التفسير فيها، ألم تر أنه سئل عن "الكلالة" في آية النساء فقال: "أقول فيها برأي فإن كان صوابا فمن الله وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان الخ".<sup>٢</sup> ومن هذا الواقع رأينا أن التفسير يحتاج إلى الرواية بل أيضا إلى النظر والاجتهاد العقلي. وابن عطية جمع بين الدراية والرواية معا بالدقة. وهو اهتم بالترجيح في خلاف المفسرين، والتعليل له، وهو لا يكاد يجاوز خلافا إلا ويختار ويرجح، ويحتج لترجيحه، فجمع بين ذكر الخلاف والترجيح فيه وبيان وجه الترجيح. وتفسير ابن عطية فهو على مسماه "المحرر الوجيز" يبين غالبا أصح الأقوال في تفسير الآية، وعليه اعتمد كثير ممن بعده كالقرطبي، وأبي حيان، والشوكاني، وغيرهم.

<sup>١</sup> محمد طاهر ابن عاشور ، التحوير والتنوير، تونس: الدار التونسية للنشر، 1984 م، ج. 1، ص. 28.

<sup>٢</sup> محمد طاهر ابن عاشور ، التحوير والتنوير، تونس: الدار التونسية للنشر، 1984 م، ج. 1، ص. 30.

المحرر الوجيز هو نوع من التفاسير النافعة المفيدة، قال فيه ابن تيمية: "وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة والجماعة، وأسلم من البدعة من تفسير زحشري. <sup>٣</sup> وذلك لما تميز به من أمور منها: عبارته عذبة سهلة، وينقل أقوال المفسرين من السلف في الآية بلا إسناد، وإيراد جميع القراءات مستعملها وشاذها، وأنه ذكر جميع ما تحتمله ألفاظ القرآن من معان، واهتمامه باللغة العربية، وكثرة الاستشهاد بالشعر العربي، والاهتمام بالصناعة النحوية، والترجيح بين الأقوال.

قال ابن خلدون: "من كتب التفاسير كلها، أي تفاسير المنقول وتحرى ما هو أقرب إلى الصحة منها، ووضع ذلك في كتاب متداول بين أهل المغرب والأندلس حسن المنحى". <sup>٤</sup> وقال أيضا ابن خلدون: "ولما رجع الناس إلى التحقيق والتمحيص، وجاء أبو محمد عبد الحق بن عطية من المتأخرين بالمغرب، فلخص تلك التفاسير كلها، وتحرى ما هو أقرب إلى الصحة منها". <sup>٥</sup>

### الترجيح في التفسير

الترجيح هنا غير محدود إلى ترجيح القضايا الفقهية كما عرفنا، ولكن الترجيح هنا بمعنى العام والأوسع، وفيما يلي بيان شامل عن هذه المسألة:

<sup>٣</sup> إعداد القسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية ، خزانة الكتب، رياض: دار العلم، 1999، ص. 16

<sup>٤</sup> محمد حسين الذهبي ، التفسير والمفسرون، بيروت-لبنان: دار الفكر، بلا سنة، ج. 1، ص. 240

<sup>٥</sup> أبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، 2001، المقدمة الأولى

الترجيح في اللغة: رجح الشيء وهو راجح إذا رزن. <sup>٦</sup> وأرجح الميزان أي أثقله حتى مال. <sup>٧</sup>

وفي اصطلاح أصوليين: تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى للدليل, وأما معنى الترجيح في هذا البحث: تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية للدليل أو قاعدة تقوية أو لتضعيف أو ردّ ما سواه. <sup>٨</sup>

فالقول: "لتضعيف أو ردّ ما سواه" لأنه إذا ضعف غيره من الأقوال صار ذلك حصرا للصواب فيه, وهذا من أوجه الترجيح.

### طلب أصح الأوجه في تفسير كلام الله تعالى

وإن طلب أصح الأوجه في تفسير كلام الله تعالى من أهم مقاصد طلب العلم وتحصيله, ودراسة التفسير خاصة, لذلك مما ينبغي العلم به, العلم بالتفسير الذي اتفق عليه العلماء, وأجمع عليه أهل الأمصار والأعصار, أو أهل عصر معين, كإجماع الصحابة, أو أجماع التابعين, أو من بعدهم. قال ابن قدامة <sup>٩</sup>: ويجب على المجتهد في كل

<sup>٦</sup> أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين, معجم مقاييس اللغة, بيروت: دار الفكر, 1979, ج. 2, ص. 34

<sup>٧</sup> ابن منظور, لسان العرب, بيروت: دار الفكر, 1998, ج. 3, ص. 56

<sup>٨</sup> حسين ابن علي ابن حسين الحري, قواعد الترجيح عند المفسرين, رياض: دار القسام, الطبعة الأولى, 1996, ص. 35

<sup>٩</sup> هو عبد الله بن أحمد بن قدامة, شيخ الإسلام, موفق الدين, صاحب التصانيف, ألف المغني في فقه الحنابلة

وهو من أعظم كتبه وله الروضة في الأصول, وغيرها, كان إماما في الفقه والأصول والفرائض. ابن

خلكان, وفيات الأعيان, بيروت: دار الفكر, 1991, ج. 2, 157

مسألة أن ينظر أول شيء إلى الإجماع فإن وجدته لم يحتج إلى النظر في سواه. فهو أصح وأعلى أنواع التفسير فيجب المصير إليه, وحمل الآية عليه.

كإجماعهم على تفسير اليقين في قوله تعالى في سورة الحجر الآية: 99: {واعبد ربك حتى يأتيك اليقين}, ونحوها من الآيات التي اتفق السلف على تفسيرها.<sup>10</sup> والكثرة الكاثرة من الآيات وقع الخلاف في تفسيرها, هذا الخلاف لا يخلو من أحد أربعة أمور:

أ. إما أن تكون جميع الأقوال محتملة في الآية بقوة الاحتمال نفسها أو قريبا منه, ومن نصوص القرآن والسنة ما يشهد لكل واحد منها.

فكقوله تعالى في سورة الأنعام الآية: 3: {و هو الذي خلق السماوات و في الأرض, يعلم سرهم وجهركم ويعلم ما تكسبون}

الأول: أن المعنى, وهو الله في السماوات وفي الأرض, أي وهو الإله المعبود في السماوات والأرض. ويشهد له قوله تعالى سورة الزخرف الآية: 84: {وهو الذي في السماء اله و في الأرض اله وهو الحكيم العليم} أي وهو المعبود في السماء والأرض بحق.

الوجه الثاني: أن الوقف تام على قوله: (في السماوات), وقوله: (وفي الأرض) يتعلق بما بعده, أي يعلم سرهم وجهركم في الأرض. ومعنى هذا القول: أنه جلا وعلا

<sup>10</sup> حسين ابن علي ابن حسين الحربي, قواعد الترجيح عند المفسرين, رياض: دار القسام, الطبعة الأولى, 1996, ص. 41-42

مستو على عرشه فوق جميع خلقه, مع أنه يعلم سر أهل الأرض وجهرهم لا يخفي عليه شيء من ذلك, يبين هذا القول ويشهد له قوله تعالى في سورة الملك الآية: 16. {ءَأَمْتُمْ من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور} الوجه الثالث: أن قوله: (في السموات وفي الأرض) يتعلق بقوله: (يعلم سركم) أي وهو الله يعلم سركم في السموات وفي الأرض. ويبين هذا القول ويشهد له قوله تعالى في سورة الفرقان الآية 6: {قل أنزل الله الذي يعلم السر في السموات و الأرض , إنه كان غفورا رحيمًا}

ب. أن تكون الأقوال متعارضة مع بعضها يتعذر حمل الآية عليها جميعا.

فلا بد أن يكون المراد أحدها, وغالب ذلك في المشترك, والمتواطئ المراد به أحد النوعين. إذ اتفق أهل الأصول على عدم جواز استعمال اللفظ المشترك في معنيتين أو معانيه من متكلم واحد في وقت واحد, إذا امتنع الجمع بين مدلوليه أو مدلولاته.<sup>11</sup> مثل (القرء) فإنه يراد به (الحيض) ويراد به (الطهر) ولا يمكن أن يكون المراد الاعتداد بهما معا في آن واحد. قال الماوردي<sup>12</sup> في مقدمة تفسيره: أن يتفق أصل الحقيقة فهيمًا فيكونا مستعملين في اللغة على سواء أو في الشرع أو في العرف, فهذا على ضربين: أحدها: أن يتنافى اجتماعهما ولا يمكن استعمالهما, في الأحكام الشرعية, ولا

<sup>11</sup> أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم النعلبي الأمدى , الإحكام في أصول الأحكام ,

بيروت: المكتب الإسلامي, 2010, ج. 2, ص. 261

<sup>12</sup> هو على بن محمد بن حبيب الماوردي القاضي أبو الحسن, من فقهاء الشافعية, له تصانيف كثيرة, في أصول الفقه وفروعه, والتفسير وغيرها, مات سنة خمسين وأربعمائة. انظر: شمس الدين الداوودي, طبقات المفسرين, بيروت:

دار الكتب العلمية, 1995, ج. 1, ص. 427

يجوز للمجتهد أن يجمع بينهما لتنافيهما، وعليه أن يجتهد رأيه في المراد منهما بالأمارات الدالة عليه.<sup>١٣</sup>

وأما إذا لم يمتنع الجمع بين مدلولي المشترك، فهل يجوز استعمال فيهما؟  
القول الأول: وإذا لكونه مشتركا في اللفظ كلفظ "قسورة" الذي يراد به الرامي ويراد به الأسد. ولفظ "عسعس" الذي يراد به إقبال الليل وإدباره.<sup>١٤</sup> وإما لكونه متواطئا في الأصل، لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشئيين كالضمائر في قوله في سورة النجم الآية 8: {ثم دنا فتدلى} وكلفظ في سورة الفجر الآية: 1-3: {والفجر/وليل عشر/والشفع والوتر} وما أشبه ذلك، فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف، وقد لا يجوز ذلك. فالأول إما لكون الآية نزلت مرتين فأريد بها تارة وهذا تارة، وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معنياه، إذ قد جوز ذلك أكثر الفقهاء: المالكية، والشافعية، والحنبلية، وكثير من أهل الكلام.<sup>١٥</sup>

والقول الثاني: لا يجوز أن يحمل المشترك على معنييه أو معانيه في وقت واحد من متكلم واحد. وهو اختيار الرازي<sup>١٦</sup> في المحصول.<sup>١٧</sup>

<sup>١٣</sup> أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري الماوردي ، النكت والعيون ، بيروت ، لبنان: دار الكتب العلمية، 1990، ج. 1، ص. 39

<sup>١٤</sup> حسين ابن علي ابن حسين الحربي ، قواعد الترجيح عند المفسرين ، رياض: دار القسام، الطبعة الأولى، 1996، ص. 46-47

<sup>١٥</sup> تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الخليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1995، م، ج. 13، ص. 341

<sup>١٦</sup> هو محمد بن عمر بن الحسين الرازي، فخر الدين، الشهير بابن خطيب الري، المفسر، الأصولي، المتكلم، صاحب التصانيف، منها التفسير الكبير والمحصل في أصول الفقه، من منظري مذهب الأشاعرة، توفي سنة ست وست

ج. وإما أن تكون الأقوال ليست متعارضة مع بعضها, وإنما يكون بعضها معارضا لدلالة آيات قرآنية, أو لنصوص صحيحة من السنة, أو لإجماع الأمة فمثل هذه الأقوال يجب إطراحها, وسقوط حكمها. قال الماوردي: أن يترجح أحدهما (أي أحد القولين) على الآخر بدليل, وهو على ضربين: أحدهما: أن يكون دليلا على بطلان أحد المعنيين, فسقط حكمه, ويصير المعنى الآخر هو المراد, وحكمه هو الثابت.<sup>18</sup>

وذلك كقول سعيد بن المسيب<sup>19</sup>: ما أكل آدم من الشجرة وهو يعقل, ولكن حواء سقطه الخمر, حتى إذا سكر قادته إليها فأكل<sup>20</sup>. فمثل هذا القول معارض لصريح القرآن في وصف خمر الجنة, أنه لا يغتال العقول فيذهب بها, أو يغيرها.

ومن أمثلة الأقوال المخالفة ل في اللسنة, قول مُجَّد بن كعب القرظي في قوله تعالى في سورة مريم الآية: 28: {يَا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغيا

مائة. انظر: شمس الدين الداودي, طبقات المفسرين, بيروت: دار الكتب العلمية, 2012, ج. 2, ص.

213

<sup>17</sup> فخر الدين الرازي, المحصول في علم أصول الفقه, بيروت: دار الكتب العلمية, 1989, ج. 1, ص. 373

<sup>18</sup> حسين ابن علي ابن حسين الحربي, قواعد الترجيح عند المفسرين, رياض: دار القسام, الطبعة الأولى,

1996, ص. 49-50

<sup>19</sup> هو: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي عالم أهل المدينة, وسيد التابعين في زمانه, رأى عمر وسمع عثمان وعلياً وزيد بن ثابت وغيرهم. مات سنة أربع وتسعين, وقيل غير ذلك. انظر سير أعلام النبلاء,

ج. 4, ص. 217

<sup>20</sup> أخرجه الطبري بسنده عنه في جامع البيان, ج. 1, ص. 238



(: هي أخت هارون لأبيه وأمه, وهي أخت موسى أخي هارون التي قصّت أثر موسى فبصرت به عن جنب وهم لا يشعرون.<sup>٢١</sup>

وهذا القول مخالف لحديث المغيرة بن شعبة<sup>٢٢</sup> قال: لما قدمت نجران سألوني فقالوا: إنكم تقرءون (يأخت هارون) وموسى قبل عيسى بكذا وكذا, فلما قدمت على رسول الله ﷺ سألته عن ذلك فقال: "إنكم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم.<sup>٢٣</sup>

د. وإما أن تكون الأقوال المختلفة في الآية ليس بينها تعارض لا مع بعضها ولا مع آيات أو أحاديث أو إجماع,

وهي محتملة, غير أن بعضها أولى من بعض.<sup>٢٤</sup> قال العز بن عبد السلام<sup>٢٥</sup>: وأولى الأقوال ما دل عليه الكتاب في موضع آخر أو السنة أو إجماع الأمة أو سياق الكلام, وإذا احتمل الكلام معنيين وكان حملة على أحدهما أوضح وأشد موافقة للسياق كان

<sup>٢١</sup> رواه عنه ابن أبي حاتم بسنده في تفسير الآية. وذكر هذا القول البغوي في تفسيره معالم التنزيل, دار الطيبة, 1986, ج. 5, ص. 229

<sup>٢٢</sup> هو: المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي, أبو عيسى أو أبو مُجَدِّد, أسلم قبل الحديبية وشهدها وبيعة الرضوان, من كبار الصحابة أولى الشجاعة والمكيدة, شهد اليمامة وفتح الشام والعراق, وذهبت عينه يوم اليرموك, توفي سنة خمسين, وقيل غير ذلك. سير أعلام النبلاء, ج. 3, ص. 21

<sup>٢٣</sup> أخرجه مسلم في صحيحه, كتاب الآداب, حديث رقم. 9

<sup>٢٤</sup> حسين ابن علي ابن حسين الحربي, قواعد الترجيح عند المفسرين, رياض: دار القسام, الطبعة الأولى, 1996, ص. 42-43

<sup>٢٥</sup> هو: عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي, الملقب بسلطان العلماء, فقيه أصولي مفسر صاحب التصانيف, له قدم صدق في إنكار المنكر على العامة والسلطين, توفي سنة ستين وستمائة. مُجَدِّد بن شاکر الكنتي, فوات الوفيات, بيروت: دار صادر, 1998, ج. 2, ص. 35

الحمل عليه أولى.<sup>٢٦</sup> وقد اعتمد ذلك جلّ علماء التفسير فمثلا هذا ابن كثير كثيرا ما يقول, وكلا القولين معنى حسن ولكن الأول أولى<sup>٢٧</sup> وذاك إمامهم ابن جرير الطبري<sup>٢٨</sup> لا يكاد يخلو تفسير أية من قوله: وأولى الأقوال عندي بتفسير الآية كذا وكذا. وهذا النوع يكون في بعض اختلاف التنوع الذي أثر عن السلف, ولا يلزم من تقديم قول أن يطرح ما سواه, بل هذا من باب تقديم الأولى, وإن كانت بقية الأقوال لها وجه في الآية.<sup>٢٩</sup>

قال الماوردي: أن يترجح أحدهما على الآخر بدليل, وأن يكون دليلا على صحة أحد المعنيين فيثبت حكمه ويكون مرادا, ولا يقتضي سقوط المعنى الآخر, ويجوز أن يكون مرادا, وإن لم يكن عليه دليل, لأن موجب لفظه دليل, فاستويا في حكم اللفظ, وإن ترجح أحدهما بدليل, فصار مرادين معا.

وقال العز بن عبد السلام: وعلى الجملة فالقاعدة في ذلك أن يحمل القرآن على أصح المعاني وأفصح الأقوال, فلا يحمل على معنى ضعيف ولا لفظ ركيك.<sup>٣٠</sup>

<sup>٢٦</sup> عبدالعزيز بن عبد السلام السلمي, الإشارة إلى الإيجاز, بيروت: دار البشائر الإسلامية, الطبعة: الأولى,

1995, ص. 220

<sup>٢٧</sup> ابن كثير, تفسير القرآن العظيم, بيروت-لبنان: دار الفكر, 1994, ج. 4, ص. 273, وانظر: الشوكاني, فتح القدير, بيروت, لبنان: دار الفكر, 1983, ج. 2, ص. 274

<sup>٢٨</sup> هو: محمد بن جرير بن يزيد الطبري, أبو جعفر, إمام المفسرين صدقا وعدلا, الإمام الحافظ المجتهد, الفقيه,

المحدث اللغوي, صاحب التصانيف, كان من أئمة الاجتهاد بحكم بقوله ويرجح إلى رأيه, توفي سنة عشر

وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء, ج. 14, ص. 267

<sup>٢٩</sup> حسين ابن علي ابن حسين الحربي, قواعد الترجيح عند المفسرين, رياض: دار القسام, الطبعة الأولى, 1996,

ص. 53

<sup>٣٠</sup> عبد العزيز بن عبد السلام السلمي, الإشارة إلى الإيجاز, بيروت: دار البشائر الإسلامية, 1995, ص. 220

وقال ابن القيم: "...للقرآن عرف خاص، ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه، والمعهود من معانيه، فإن نسبة معانيه إلى المعاني نكسبة ألفاظه إلى الألفاظ، بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها، ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدر العالمين، فكذلك معانيه أجل المعاني وأعظمها وأفخمها، فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به، بل غيرها أعظم منها وأجل وأفخم فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة... فتدبر هذه القاعدة ولتكن منك على بال، فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين وزيفها، وتقطع أنها ليست مراد المتكلم تعالى بكلامه.<sup>٣١</sup>

### ابن عطية والترجيح في المحرر الوجيز

أ. صيغ الترجيح وأساليبه عند ابن عطية، وفيه ثلاثة مطالب:

1. التنصيص على القول الراجح، وهي عدة طرق، وهي كما يلي:

(1) التصريح باختيار أحد الأقوال في تفسير الآية، كقوله: "والذي يترجح"،

"والذي ينبغي أن تحمل الآية عليه"، "هو القول الأول"، وهلم جرا.

(2) التصريح بتصحيح أو تصويب أحد الأقوال، كقوله: "وهذا أصح"،

"الصحيح الأول"، وهلم جرا.

ويلزم من هذه الصيغ أن ما سوى القول المرجح باطل أو ضعيف، مناقض لأدلة

الترجيح.

<sup>٣١</sup> شمس الدين ابن قيم الجوزية، التفسير القيم، بيروت: دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، 1991، ص. 269.

3) التنصيص على تحسين قول وتفضيله على غيره: وهذه الصيغة ظاهرة الدلالة على الترجيح والاختيار, إذ هي تنص على أفضلية قول على أكثر, كقوله: "والأجود", "والأول أبين" وهلم جرا.

4) تقديم القول مع الاستدلال له بما يفيد ترجيحه:

والمراد بالتقديم هو أن يذكر القول المختار من الأقوال, فهذا التقديم يدل على الترجيح والاختيار والتفضيل لهذا القول على ما سواه, ويستدل له ويقرره بأوجه الترجيح المعتمدة, ويذكر الأقوال المتأخرة. كقول ابن عطية عن تفسير سورة يونس الآية: 64: قال ابن عطية في تفسيره: وأما بشرى الدنيا فتظاهرت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها الرأي الصالحة.

وكل هذه الصيغ ظاهرة في الدلالة على الراجح من الأقوال في تفسيره الآية, وإن كان بينها تفاوتاً يعود إلى اختلاف الأقوال في القوة والضعف.

2. التفسير بقول مع النص على ضعف غيره.

المراد بهذه الطريقة هو حصر القول الراجح, وذلك بالنص مع صواب قول وصحته, ورد الأقوال الأخرى الواردة في الآية, وإن لم يكن هناك نص على الترجيح.

فإذا قام الدليل على رد بعض الأقوال فالصواب منحصر فيما عداها, قال ابن عبد

البر<sup>٣٢</sup>: "ولا خلاف بين أهل العلم والنظر أن المسألة إذا كان فيها وجهان فقام الدليل

<sup>٣٢</sup> ابن عبد البر الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي, كان فقيها حافظا مكثرا علما بالقراءات والحديث والرجال, مات سنة ثلاث وستين وأربعمائة. جلال الدين السيوطي, طبقات الحفاظ, بيروت: دار الكتب العلمية, 1984, ج. 1, ص, 432

على بطلان الوجه الواحد منها، أن الحق في الوجه الآخر، وأنه مستغن عن قيام الدليل على صحته، بقيام الدليل على بطلان ضده.<sup>٣٣</sup> وهي من حيث دلالتها على تضعيف القول المرجوح نوعان:

**الأول:** ما يكون صريحا في النص على التضعيف، بأن يكون فيه لفظ الضعف وما في معناه: كقول ابن عطية: "وهذا القول بعيد"، وهذا كله ضعيف وبعيد، وهلم جرا.

**الثاني:** ما لم يكن صريحا في النص على التضعيف، بأن يذكر عبارة في سياقه للقول المرجوح تدل على ضعفه، كقوله: "وهذا الذي قال ليس بجيد"، "ليس هذا النظر بجيد"، وهلم جرا.

3. التفسير بالقول الراجح وذكره بصيغة الجزم وذكر الأقوال الأخرى بصيغة التمريض. لقد اصطاح العلماء من أهل الحديث وغيرهم على العمل بهذه الصيغة في التصحيح والتضعيف، فهذه الصيغة تقوم على الاعتماد على قول ما، أو حكايته بالجزم، ويعني بها: الألفاظ المبنية للفاعل، كقال وروي وذكر ونحو ذلك، وذلك دليل على أن المفسرين أن ذلك القول هو الصواب، وأيضا إذا ذكرت بصيغة التمريض وهي الألفاظ المبنية للمفعول، كزوي وقيل وذكر ونحوها فتكون دليلا منه على تضعيفه وعدم اعتماده. وقد استعمل ابن عطية هذه الصيغة في مواضع كثيرة من تفسيره، وقد أضاف قرينة إلى القول المجزوم به،

<sup>٣٣</sup> محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، التمهيد، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1990، ج. 2، ص. 199.

غالبها استعمال لفظ الظاهر: "وظاهر هذه الألفاظ", "والذي يدل عليه الظاهر", وهلم جرا

### ب. وجوه الترجيح عند ابن عطية الأندلسي

وفيه تسعة مطالب:

الأول: الترجيح بالنظائر القرآنية	السادس: الترجيح بالسياق
الثاني: الترجيح بالحديث النبوي	السابع: الترجيح بالشاهد الشعري الأدبي
الثالث: الترجيح بقول الصحابة أو التابعين	الثامن: الترجيح بتصريف الكلمة وأصل الاشتقاق
الرابع: الترجيح بظاهر القرآن	التاسع: الترجيح بأسباب النزول
الخامس: الترجيح بالقراءات	

المثال: تفسيره في قوله تعالى: **المص**, يعني المراد بهذه الحروف المقطعة في هذه

السورة وأشباهاها في أوائل السور الأخرى. ذكر ابن عطية الخلاف الطويل في هذه المسألة, ولكنه في كلمة واحدة مع الجمهور على أن هذه المسألة ليست من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

قال ابن عطية في تفسير معنى "المص": قاله السدي: إن "المص" هجاء اسم الله تبارك وتعالى هو المصور, ويقول زيد ابن علي: إن معناه: أنا الله الفاصل.<sup>٣٤</sup> أخذ ابن عطية هذا المعنى من بعض العلماء مستندا إلى الرواية, ولكنه لا يتقيد بذكر الأسانيد قصدا لاختصار الكلام.

<sup>٣٤</sup> أبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي, المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية, 2001, ج. 1, ص. 83.

ثم قال: **والصواب** ما قاله الجمهور أن تفسر هذه الحروف ويلتمس لها التأويل, لأننا نجد العرب قد تكلمت بالحروف المقطعة نظماً لها ووضعاً بدل الكلمات التي الحروف منها, كقول الشاعر: **بالخير خيرات وإن شرّاً فـ# ولا أريد الشر إلا أن تا** (أراد: وإن شرّاً فشر, وأراد إلا أن تشاء)

وقال: والشواهد في هذا كثيرة, فليس كونها في القرآن مما تنكره العرب في لغتها, فينبغي إذا كان من معهود كلام العرب أن يطلب تأويله ويلتمس وجهه, والوقف على هذه الحروف على السكون لنقصانها إلا إذا أخبرت عنها أو عطفتها فإنك تُعربها.<sup>35</sup>

ابن عطية يكثر في تفسيره من الشواهد الشعرية على معاني القرآن الكريم, لأنه كان يعلم أن الشعر ديوان العرب, وأن اللغة العربية تلتبس من الشعر, وقد ذكر ابن عطية في مقدمة تفسيره حديثاً في هذا المعنى, وهو ما رواه ابن عباس من أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: أي علم القرآن أفضل؟ فقال النبي ﷺ: عربيته فالتمسوها في الشعر.<sup>36</sup>

وابن عطية في استشهاده بالشعر على معاني القرآن الكريم يسير على طريقة ابن عباس في تفسير القرآن الكريم, فقد روي عن ابن عباس أنه قال: إذا سألتموني عن غريب

<sup>35</sup> أبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي , المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية, 2001, ج. 1, ص. 83.

<sup>36</sup> أبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي , المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية, 2001, مقدمات, ص. 12.

القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب<sup>٣٧</sup>, وروي عنه كذلك أنه كان يسأل عن القرآن فينشده فيه الشعر, أي كان يستشهد به على التفسير.<sup>٣٨</sup>

وتفسير ابن عطية في تفسير معنى "المص" مبني على الرواية الصحيحة ورأي صائب من نظره النافذ في باب اللغة والرواية.

## الاختتام

من هذه المقالة القصيرة نستنبط أموراً مهمة:

أولاً: أن ابن عطية في تحليل تفسيره الآيات القرآنية, أنه أورد الروايات أو الأقوال ثم أقام بترجيح تلك الروايات والأقوال بحجة ما تؤكد ترجيحه كأسباب النزول والاستيعاب عن جميع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والاستغراق في القواعد اللغوية عند العرب. واستيعابه في المسائل اللغوية ككونه من كبار أهل اللغة, يسبب تفسيره وترجيحه لا يمكن الخروج عن معنى الواضح من اللفظ الظاهر في الآيات القرآنية. ومع أنه في هذا التحليل اللغوي لم يستفد منهج التحليل اللغوي الأدبي, بل المنهج اللغوي النحوي والصرف. وهو ممن فسر القرآن بإقلال العوامل الأدبية والبلاغية. وهذا الحال في حين يسبب تفسير ابن عطية يميل أكثر إلى معنى المراد من النص الظاهر ولم يخرج منه.

ثانياً: تميّز ابن عطية بسيره على قواعد ترجيحية تتعلق بالنص القرآني, والسنة والآثار, وقواعد متعلقة بلغة العرب.

<sup>٣٧</sup> جلال الدين السيوطي, الاتقان, بيروت-لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية, 1996, ج. 1, ص. 119

<sup>٣٨</sup> جلال الدين السيوطي, الاتقان, بيروت-لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية, 1996, ج. 1, ص. 119



ثالثاً: إنّ ابن عطية لم يكن مقلداً في اختياراته التفسيرية بل كان مجتهداً يعتمد الدليل والنظر.

رابعاً: أن هذا اللون من التفسير يعد من التفسير الأثري النظري, حيث أن ابن عطية يجمع بين الدراية والرواية معا بترجيح من عنده.

## المصادر والمراجع

- ابن عاشور, مُجَدِّ الفاضل, التفسير ورجاله, قاهرة: مجموع البحوث الإسلامية, 1970
- ابن عطية الأندلسي, أبو مُجَدِّ عبد الحق بن غالب , المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية, 2001
- ابن عاشور, مُجَدِّ طاهر, التحوير والتنوير, تونس: الدار التونسية للنشر, 1984 م
- إعداد القسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية, خزانة الكتب, رياض: دار العلم, 1999
- أبو الحسين, أحمد بن فارس بن زكريا, معجم مقاييس اللغة, بيروت: دار الفكر, 1979
- ابن حسين الحربي, حسين ابن علي , قواعد الترجيح عند المفسرين , رياض: دار القسام, الطبعة الأولى, 1996
- ابن الوزير, مُجَدِّ بن المرتضى, إيثار الحق, بيروت: دار الكتب العلمية, 1985
- ابن تيمية, تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم , مجموع الفتاوى, المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, 1995
- الثعلبي الأمدي, أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن مُجَدِّ بن سالم , الإحكام في أصول الأحكام, بيروت: المكتب الإسلامي, 2010
- الجوزية, شمس الدين ابن قيم, التفسير القيم, بيروت: دار ومكتبة الهلال, الطبعة الأولى, 1991

- خلكان, ابن, **وفيات الأعيان**, بيروت: دار الفكر, 1991
- الداوودي, شمس الدين, **طبقات المفسرين**, بيروت: دار الكتب العلمية, 1995
- الذهبي, مُجَدِّد حسين, **التفسير والمفسرون**, بيروت-لبنان: دار الفكر, بلا سنة
- الرازي, فخر الدين, **المحصل في علم أصول الفقه**, بيروت: دار الكتب العلمية, 1989
- السلمي, عبدالعزيز بن عبد السلام, **الإشارة إلى الإيجاز**, بيروت: دار البشائر الإسلامية, الطبعة: الأولى, 1995
- السيوطي, جلال الدين, **طبقات الحفاظ**, بيروت: دار الكتب العلمية, 1984
- السيوطي, جلال الدين, **الاتقان**, بيروت-لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية, 1996
- الشوكاني, **فتح القدير**, بيروت, لبنان: دار الفكر, 1983
- الشوكاني, مُجَدِّد بن عبد الله, **إرشاد الفحول**, بيروت: دار الكتاب العربي, 1999
- الطبري, **جامع البيان**, بيروت-لبنان: دار الفكر, 1988
- الكتبي, مُجَدِّد بن شاکر, **فوات الوفيات**, بيروت: دار صادر, 1998
- كثير, ابن, **تفسير القرآن العظيم**, بيروت-لبنان: دار الفكر, 1994
- مُجَدِّد صالح, عبد القادر, **التفسير والمفسرون في العصر الحديث**, لبنان: دار المعرفة, 2003
- منظور, ابن, **لسان العرب**, بيروت: دار الفكر, 1998
- الماوردي, أبو الحسن علي بن مُجَدِّد بن مُجَدِّد بن حبيب البصري, **النكت والعيون**, بيروت, لبنان: دار الكتب العلمية, 1990
- النمري القرطي, مُجَدِّد بن عبد البر بن عاصم, **التمهيد**, المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية, 1990